

رسالة مقدمة الى مجلس كلية الآداب – الجامعة المستنصرية
جزءاً " من متطلبات نيل درجة الماجستير / آداب في اللغة
الانكليزية و علم اللغة

تقدم بها

الطالب

آزاد حسن فتاح شارباديري

باشراف

الاستاذ المساعد/ ليلى شعبان عيسى

١٤٢٧ هـ

٢٠٠٦ م

خلاصة البحث

ان مصطلح اللغة القانونية يتضمن انواعا لغوية عدة متميزة المنافع، اعتمادا في ذلك على الاغراض الصريحة التي يميلون الى تحقيقها، والى الوضعيات أو المواقف التي تستخدم خلالها . هناك اشكال عديدة للغة القانونية سواء كانت منطوقة ام مكتوبة. ومن بين هذه الاشكال يعد القرار القانوني غرضا " قانونيا" صريحا" ومحددا". فان القرارات القانونية قد اكتسبت درجة معينة من الصيت السيء كلما تتساوى بأي من الانواع في الانكليزية ، كالمواربة في الابنية اللغوية والقواعد المحرفة، وهي الفاظ عتيقة التي لا تعني شيئا". احدى المشاكل التي تؤدي لحد ما الى الغموض والانحراف وعدم وضوح الجمل هو طول الجمل وتعقيدها وحصلت على هذه الميزة اما بالاستعمال المفرط للجمل المتضمنة أو استعمال العلاقات التردافية بين اشباه الجمل داخل تراكيب الجمل المعقدة. قد جرى تحليل اربعة ميادين مختلفة من القوانين الانكليزية في الدراسة الحالية هي القانون الجنائي والقانون الاداري والقانون التجاري والقانون المدني. ان كلا من هذه الاشكال القانونية الاربعة تمثل نموذج التحليل الذي اختير عشوائيا". ان مجموعة هذه القوانين قد نشرت خلال فترة (١٩٩٤ - ٢٠٠٠) وقد سميت هذه القوانين الاربعة بأسماء رسمية وهي مجموعة قوانين الجريمة والفوضى (١٩٩٨) ، مجموعة قوانين السلطات اللندنية المحلية (٢٠٠٠) ومجموعة قوانين العلامة التجارية (١٩٩٤) ومجموعة قوانين الشهادة المدنية (١٩٩٥). أن كل مجموعة من هذه القوانين متكونة من قرابة (٥٠٠٠) كلمة كالفقرات المتلاحقة بضمنها عناوينها الرسمية ، والعنوان الطويل (وهو ما يعرف تقليديا بالديباجة).

ان الاجراءات التحليلية قد طبقت على البحث الحالي ، وجرى تحليل للقواعد اللغوية الاربعة مجموعات مختلفة من القوانين .وبنيت الخطة التحليلية اساسا على نموذج هاليداي (١٩٨٥)، مع دعم ،متى ما تطلبت الضرورة ذلك، من بايبر واخرين (١٩٩٩) .ان مخطط الدراسة الحالية يتألف من الاصناف السبعة الآتية :

- (١) طول الجمل.
- (٢) تعقيد الجمل.
- (٣) استخدام وتوزيع كل من : صيغ المبني للمجهول والمبني للمعلوم و الافعال التامة والافعال الافتراضية .
- (٤) توزيع أو تكرار اشباه الجمل الضمنية التامة.

- (٥) توزيع أو تكرار اشباه الجمل الضمنية غير التامة.
- (٦) انماط العلاقات بين أشباه الجمل الضمنية والاسماء السابقة عليها.
- (٧) عدم الترابط النحوي.

تتألف الرسالة الحالية من ثلاثة فصول : تناول الفصل الاول ، اضافة الى تحديد المشكلة ، الفرضيات والاهداف والقيمة وخطة الدراسة . وقد نوقش المسح النظري لأشباه الجمل المتضمنة من وجهة النظر النحوية ، خاصة القواعد الوظيفية والقواعد التحويلية .

وبحث الفصل الثاني مفهوم الاسلوب وضروب اللغوية ولهجات الفنون الخاصة ، اضافة الى المقارنة بين النص اللغوي والجملة اللغوية والاستخدام النصي للغة . وفي هذا الفصل نوقش باسهاب ايضا تطور وتشكيل اللغة القانونية الانكليزية وخصائصها اللغوية ، وبعض خصائصها القواعدية ، ومكون من القرار القانوني .

وتحدد الفصل الثالث باستعراض نماذج التحليل . وقد حلت الخصائص النحوية الاشكال الاربعة للصيغ القانونية ايضا. كما تم اجراء المقارنة ونتائج تحليل تلك النصوص المختلفة ، واختتم الفصل بالخاتمة والتوصيات ومن أهم النتائج أن النصوص القانونية الانكليزية تستخدم فيها وبأفراط اشباه الجمل المتضمنة والتي تؤدي الى تعقيد واطالة الجمل أكثر فأكثر. ونتائج الدراسة بينت بأن النص الثاني (قوانين السلطات اللندنية المحلية) هو أكثر تعقيدا" بين النصوص المحللة والسبب يعود الى استعمال اشباه الجمل التامة وغير التامة. أن الوظيفة الرئيسية لأشباه الجمل المتضمنة سواء كانت تامة أو غير تامة هي وصف الاسماء التي تسبقها. ان العلاقة الساندة بين الاسماء واشباه الجمل المتضمنة هي الاسهاب. والدراسة ايضا" اثبتت بأن لا توجد جملة قانونية بدون ادخال شبه الجملة المتضمنة التي تعرقل الخط الطبيعي العام للجملة وبالتالي يؤدي الى صعوبة الفهم .